دفتر العائلة «وداعاً»

عرنوس: تأمين متطلبات تصدير المنتجات الزراعية والإسراع بمعالجة ملف المباني المستأجرة من الجهات الحكومية وتسليمها للمالكين

مدير دعم الصادرات لـ«الوطن»: تقديم دعم الشحن من الهيئة مباشرة للتصدير

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس مشروع الصك التشريعي المتضمن إلغاء العمل بالبطاقة الأسرية والاستعاضة عنها بالبيان الأسري وذلك نتيجة تحديث عمل منظومة السجل المدني بما يواكب التطور في مجال المعلوماتية وتعديل قانون الأحوال المدنية بما يتوافق مع نظام أمانة سورية الواحدة الإلكتروني.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة الصحة حول واقع القطاع الصحي لعام ٢٠٢٣ لناحية الخدمات الصحية المقدمة في المشافي والمراكز الصحية ومؤشرات الإنفاق على القطاع، حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة أكثر من ٢٨ مليون خدمة في المشافي إضافة إلى أكثر من ١٣ مليون خدمة بالمراكز الصحية وأكثر من ٣ ملايين خدمة إسعافية و٣١٧ ألف جلسة غسيل كلية.

وأكد المجلس أهمية وجود منظومة إدارية متكاملة لمنظومة المشافي وفقاً لتبعية كل مشفى بهدف تحسين واقع الخدمات والاستثمار الأمثل للكوادر الطبية والتجهيزات وضرورة إيجاد آلية متكاملة تسرع من استجرار الأدوية إضافة إلى تعزيز دور المراكز الصحية في المناطق الريفية ووضع خطة لإصلاح سيارات الإسعاف وتعزيز الكوادر العاملة عليها.

وأشار عرنوس إلى أهمية تكثيف التواصل مع المواطنين المتضررين نتيجة الزلزال في محافظات حلب واللاذقية وحماة وتقديم كل التسهيلات اللازمة لحصولهم على التعويضات المناسبة وفقاً لكل شريحة، مجدداً التأكيد في سياق آخر على تقديم التسهيلات والدعم اللازم للتوسع بصناعة الإسمنت لتأمين كل احتياجات السوق المحلية وتحقيق المنافسة في الجودة والنوعية والأسعار.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة تأمين متطلبات عملية تصدير المنتجات الزراعية من مراكز الفرز والتوضيب والتشميع والتبريد، والإسراع بمعالجة ملف المباني المستأجرة من الجهات الحكومية وتسليمها للمالكين.

ووافق المجلس على طلب الاتحاد الرياضي العام اعتبار ملاحق العقود التي سيتم إبرامها مع المستثمرين من قبيل الحالات الخاصة نظراً للظروف الخاصة التي أدت إلى إبرامها وإعفائها من سداد التأمينات النهائية.

كما وافق المجلس على اقتراح السماح ببيع منتجات إحدى جهات القطاع العام لإحدى الشركات المحلية بالقطع الأجنبي بغرض التصدير حصراً، واستثنائها من منع التعامل بالقطع الأجنبي وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ٢٠٢٤.

ووافق المجلس على استكمال الأعمال اللازمة لإدخال سد المشنف في محافظة السويداء بالخدمة الفعلية وشدد على وجوب إنهاء كل الأعمال قبل نهاية العام الحالي.

وحول قرار الحكومة الخاص بضرورة تأمين متطلبات عملية تصدير المنتجات الزراعية من مراكز الفرز والتوضيب والتشميع والتبريد أكد مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض في تصريح لـ«الوطن» أن هناك توصية من اللجنة الاقتصادية بشأن تقديم دعم الشحن من الهيئة مباشرة للتصدير وفق المواد والأصناف المقترحة من وزارة الزراعة التي يوجد فائض لديها لتصديرها وفق الموسم الزراعي.

وفي السياق ذاته أكد رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي أن ٧٠ بالمئة من منشآت الفرز والتوضيب توقفت عن العمل، عازياً الأسباب إلى ارتفاع أسعار الكهرباء التي ارتفعت بشكل كبير إضافة إلى ارتفاع أسعار أجور النقل والمحروقات الأمر الذي عرض المزارعين إلى خسائر كبيرة.

واعتبر رئيس لجنة المصدرين أن ما ورد في جلسة الحكومة اليوم من تأمين متطلبات عملية تصدير المنتجات الزراعية مرتبط بشكل مباشر بحل مشكلة الكهرباء بشكل جذري لأن الطاقة البديلة لا يمكن أن تكون حل بالنسبة لمراكز التخزين والتبريد والفرز والتوضيب لأنه لا بديل من الكهرباء.

هل تتدخل الحكومة بالبطاطا؟!

ارتفاع الأسعار... ومطالبات باستيراد بذار بلجيكي أو هولندي

جلنار العلي

منذ سنوات مضت، وفي أوقات الضائقة المادية، كانت العوائل تلجأ لطهي طبخات بسيطة، كالبطاطا مع البندورة أو مع الزيت مثلاً، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف هذه الطبخات، فالبطاطا كانت تأتي بعد الخبز بالنسبة للسوريين، والبندورة مادة تدخل في معظم الطبخات وخاصة في فصل الصيف، أما اليوم مع ارتفاع الأسعار فقد أصبحت هذه الطبخات ترفاً لكثير من العائلات.

ففي جولة لـ«الوطن» على الأسواق، سجل كيلو البطاطا سعر ١٠ آلاف ليرة والبندورة ٥ آلاف ليرة، ولم يقتصر الأمر على تلك المواد، إذ وصل سعر كيلو الفاصولياء إلى ٢٥ ألف ليرة، بينما كان سعر كيلو الخيار ٧٠٠٠ ليرة والباذنجان ٥٠٠٠ ليرة، والفيفلة ٦٠٠٠ ليرة.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في سوق الهال بدمشق أسامة قزيز، أعاد في تصريح لـ«الوطن» سبب ارتفاع أسعار البندورة إلى أن المحافظات احتياجاتها من المادة، لأنهما أكبر مركزين للإنتاج حالياً، وهذا ما أثر في الأسعار في دمشق وريفها، ناهيك عن ارتفاع درجات الحرارة التي أثرت بشكل كبير في الإنتاج.

وحول التصدير، أكد قزيز أنه لا يؤثر في الأسواق، لأن الأنواع المخصصة للتصدير لا يرغب بها المستهلك السوري إذ أنها تكون كبيرة وغير ناضجة، علماً أن التصدير يكون من مناطق الإنتاج ذاتها، لافتاً إلى أن الكميات التي تصل إلى سوق الهال يومياً تبلغ ٥٠٠ طن، تستجر المحافظات منها نحو ٢٥٠ طناً، ناهيك عن الكميات التي تستجرها تلك المحافظات من مناطق الإنتاج نفسها.

وحول ارتفاع أسعار البطاطا، أشار قزيز إلى أن سعر الجملة منها وصل إلى ٨٠٠٠ ليرة، وذلك نتيجة لارتفاع التكاليف من محروقات ونقل، إضافة إلى أسعار البذار حيث وصل سعر الطن الواحد إلى ٤٠ مليون ليرة، لذلك تناقص عدد المزارعين خلال هذا العام، وتناقصت الكميات المزروعة أيضاً، بسبب تخوّف الفلاحين من حصول أي طارئ قد يؤثر في الموسم فتكون الخسائر كبيرة، لذلك انخفض الإنتاج إلى نحو ٥٠ بالمئة هذا العام وكان متواضعاً جداً، متابعاً: «ويضاف إلى تلك الأسباب قيام الكثير من التجار بتخزين المحاصيل التي اشتروها في البرادات، نظراً للفائدة الكبيرة التي حصلوا عليها نتيجة قيامهم بذات التصرف خلال العام الماضي».

وطالب قزيز وزارة الزراعة أن تستورد بذار بطاطا من بلاد الإنتاج كبلجيكا وهولندا للموسم القادم، وأن تبيعها للجمعيات الفلاحية بأسعار التكلفة، ليحصل كل مزارع على حاجته من البذار، معتبراً أن المشكلة لن تنتهي إلا بتدخل الحكومة، لأن تدخلها ودعمها فيه خدمة للمواطن والمزارع على حد سواء، لافتاً إلى وصول نحو ٤٠٠ طن من البطاطا إلى سوق الهال، وهي غير كافية لحاجة المواطنين، وذلك لأن المطاعم والفنادق تستجر أيضاً.

ومن جهة أخرى، كشف قزيز أن ارتفاع درجات الحرارة أثر بشكل كبير في كل المحاصيل وخاصة تلك التي تزرع في مناطق الساحل وريف دمشق، والتي تتأثر بقلة المياه بشكل كبير، لافتاً إلى أن ما يميز هذا العام هو دخول منطقة غوطة دمشق على خط إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية كالباذنجان الأسود والموشح والفليفلة والكوسا والخيار، ورفد الأسواق بها، ما ساهم بإحداث توازن في الأسعار نظراً لارتفاع الكميات الواردة منها، إذ يوجد حالياً نحو ٢٠٠ مزارع فيها.

تسليم عدد من الأبنية بداية العام القادم

مديرة الإسكان لـ«الوطن»: لم نتوقف في الجزيرة ١٠ بقدسيا إنما هناك «تشتت»!!

راما العلاف

وصل لـ«الوطن» شكاوى من مواطنين مكتتبين في مشروعات السكن الشبابي لدى المؤسسة العامة للإسكان في ضاحية قدسيا في الجزيرة رقم /١٠/ من توقف متعهد تنفيذ المشروع عن العمل وسد مداخل المنطقة بالردم والأنقاض لعدم التزام المؤسسة العامة للإسكان بتسديد مستحقاته المالية، وذلك على الرغم من التزام المكتتبين بتسديد أقساطهم الشهرية لمصلحة المؤسسة بشكل تام.

وطالب المشتكون بضرورة إيجاد حل للإشكال الحاصل ويضمن حصولهم على شققهم المخصصين بها.

مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر أكدت في حديثها لـ«الوطن»عدم توقف أعمال التنفيذ في الجزيرة /١٠/ بضاحية قدسيا والممتدة على مساحة ١٠٠ هكتار، وأضافت: إنما كان هناك تشتت في التنفيذ حسب ورشات العمل وتم حالياً زيادة وتيرة التنفيذ بآلية إدارة تنفيذ جديدة للمشروع مع الإبقاء على المتعهد ذاته.

وأكدت أن أعمال التنفيذ جارية حالياً بحيث سيتم تسليم عدد من الأبنية خلال الربع الأول من العام القادم على التوازي مع استمرار العمل في باقي المحاضر، ولكن سيتم ترتيب أولويات التنفيذ للأبنية ذات النسب المرتفعة.

وأوضحت الظاهر أن المؤسسة العامة للإسكان قامت بإعداد برنامج زمني وإعادة ترتيب إدارة تنفيذ المشروع وتقسيمه لقطاعات حسب نسب التنفيذ.

وأكدت أن المؤسسة تقوم بالمتابعة بهذا الإطار بحيث يكون الانتهاء من تنفيذ الجزيرة وفق تقدم الأعمال بالأبنية حسب البرنامج الزمني المحدد.

يشار إلى وجود تكرر الشكاوى من تعثر مشاريع المؤسسة عموماً منذ زمن ومعاناتها من تأخر التنفيذ والتسليم لسنوات وسوء التنفيذ.

٣٠ ألف طن شعير استلمتها «الأعلاف» لتاريخه

مدير المؤسسة لـ«الوطن»: مخازين كل المواد العلفية جيد والأسعار أرخص من السوق

رامز محفوظ

كشف مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة استلمت من مادة الشعير لغاية تاريخه ٣٠ ألف طن، موضحاً بأن عمليات التسويق إلى المراكز التابعة للمؤسسة باتت في نهاياتها.

وأوضح مدير عام المؤسسة أن مشتريات المؤسسة من كل المواد العلفية بلغت خلال العام الحالي ٢٢٤ ألف طن منها ٤٧,٥ ألف طن من الذرة الصفراء المستوردة و١٣ ألف طن من الذرة المحلية التي تم شراؤها من الفلاحين إضافة إلى ٢٢ ألف طن من كسبة الصويا... كما بلغت مبيعات المؤسسة من كل المواد العلفية ١٤١ ألف طن.

وأشار إلى أن مبيعات المؤسسة تعتبر جيدة خلال العام الحالي لكن المهم أن مخازين المؤسسة جيدة من كل المواد العلفية وهي بحدود ١٧٠ ألف طن، موضحاً أن مبيعات المؤسسة تزداد دائماً خلال الأشهر الأخيرة من العام أي مع بداية فصل الشتاء عندما تنتهي المراعي المجانية وتقل المواد العلفية في السوق.

عن مبيعات المؤسسة من الذرة الصفراء بين شباط أن المبيعات مازالت قليلة قياساً للمبيعات في السوق، والإقبال على شراء المادة في دمشق قليل لأن أسعار مبيع المادة في المؤسسة إما أعلى بقليل من السوق في بعض المحافظات ومنها دمشق أو توازي أسعار السوق في محافظات أخرى.

وأشار شباط إلى أن ما يميز الذرة الموجودة في المؤسسة أن مواصفاتها أعلى من مواصفات الموجودة في السوق لذا نجد أن أسعارها أعلى من السوق، مضيفاً: إن سعر كيلو الذرة المستوردة في المؤسسة ٥١٠٠ ليرة وفي المحافظات عدا دمشق الكيلو بحدود ٥٠٠٠ ليرة ومواصفات الذرة هناك قريبة من الموجودة في المؤسسة كما أن هناك ذرة ذات مواصفات أقل وتباع بحدود ٤٥٠٠ ليرة، في حين أن سعر كيلو الذرة المحلية في المؤسسة بحدود ٤٢٠٠ ليرة لكن تستخدم في تصنيع مادة جاهز حلوب حيث تباع في المؤسسة بسعر ٣٧٢٥ ليرة للكيلو في حين أنها تباع في السوق بين ٤,٥ و٥ آلاف ليرة.

ولفت في الوقت نفسه إلى أن أسعار بقية المواد العلفية في المؤسسة أقل من السوق مثل النخالة عل سبيل المثال وكسبة القطن وجاهز حلوب والشعير.

وأوضح أن المربي يفضل شراء مادة الذرة الصفراء من السوق لأنها أرخص من المؤسسة ويستطيع شراء الكميات التي يريدها ويسدد ثمنها بعد مدة من الزمن في حين أن المؤسسة ملتزمة ببيع كمية محددة للمربي وبسعر محدد وكي يحصل على الكمية المخصصة له يحتاج لإجراء معاملة وهذا يأخذ وقتاً، مشيراً إلى أن الإقبال على شراء المادة من المؤسسة يزداد عندما يكون سعر المؤسسة اقل من السوق.

وقال شباط: إن موسم الذرة الصفراء المحلية مبشر هذا العام ومن المتوقع أن يكون في ازدياد قياساً للسنوات السابقة، منوهاً بأن هناك جهوداً كبيرة بذلتها وزارة الزراعة ساهمت بزيادة الإنتاج خلال العامين الماضيين من خلال تشجيعها للفلاحين على زراعة المادة وكان إنتاجنا حينها ما بين ٤٥٠ و٥٠٠ ألف طن سنوياً في حين أن إنتاجنا قبل الأزمة سنوياً كان لا يتجاوز ٣٠٠ ألف طن، لافتاً إلى أن إنتاج الهكتار كان قبل الأزمة بين ٢ و٢,٥ طن أما خلال السنتين الماضيتين فكان إنتاج الهكتار بين ٩ و١٢ طناً.

وختم بالقول: إن زيادة الإنتاج من الذرة المحلية سببه أن أصناف البذار المستعملة محسنة كما أن طريقة زراعة المادة تطورت عن السابق والخدمات المقدمة أصبحت أفضل، والذي يشجع الفلاح على زراعته أنه موسم إضافي للفلاح يزرع بعد القمح والشعير ويقلع قبل زراعة القمح والشعير للموسم التالي كما أنه يحقق له مردوداً جيداً باعتبار أن سعره جيد.

١٧,٨ ألف قرض منحها التسليف في ٦ أشهر

معاون المدير لـ«الوطن»: السيولة متوافرة إنما نعاني نقص الأموال القابلة للإقراض

عبد الهادي شباط

نفى معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي «عدنان حسن» وجود نقص في السيولة لدى المصرف، موضحاً أنه يوجد انخفاض في الأموال القابلة للإقراض، التي هي عبارة عن نسب من حجم الودائع التي يمكن للمصرف إقراضها وفقاً للمعايير المصرفية المعمول بها، ولدى المصرف السيولة الكافية للقيام بأعماله.

وأعاد سبب انخفاض الأموال القابلة للإقراض إلى قيام المصرف بتنفيذ كامل خطته التسليفية المحددة في العام السابق ٢٠٢٣ وارتفاع عدد القروض الممنوحة خلال هذا العام، ولاسيما لذوي الدخل المحدود أو لتركيب منظومة الطاقة المتجددة وذلك نتيجة الإقبال الكبير للحصول على هذه القروض حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال النصف الأول من العام الجاري ١٣٣ مليار ليرة سورية منحت لـ١٧٨٣١ مقترضاً، كما قام المصرف خلال عام ٢٠٢٣ بمنح ما يزيد على ٢٢٣ مليار ليرة سورية.

وأكد حسن أن مصرف التسليف الشعبي مستمر بمنح القروض لعملائه حسب الخطة الشهرية المقررة.

أما بالنسبة لحجم الودائع فأوضح حسن أنها في نمو مستمر حيث بلغت حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري ٥٠٥ مليارات ليرة سورية، في حين كانت في الفترة نفسها من العام السابق ٤٠٣ مليارات ليرة سورية بنسبة نمو تزيد على ٢٥ بالمئة، كما بلغت نسبة تنفيذ خطة المصرف من الودائع حتى نهاية النصف الأول من العام ٩٢,٧ بالمئة.

جاء نفي (معاون المدير) بعدما نشرته «الوطن» عن حالة انكماش نسبي في معدلات الإقراض، وخاصة في القروض الشخصية وقروض الدخل المحدود حيث لم ينفذ التسليف الشعبي ما كان تحدث به كثيراً حول رفع سقوف القرض الشخصي ليصبح ١٠-٢٠ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة (السقف الحالي).

وتتشابه الكثير من المصارف في نقص السيولة والأموال القابلة للإقراض التي سببها انخفاض معدلات الودائع بفعل عدم رغبة الكثيرين من الادخار في المصارف بفعل الإجراءات النقدية مثل سقف السحوبات اليومية، في حين يبقى العامل الأهم هو تسارع معدلات التضخم التي توجد حالة عدم جدوى من إيداع الأموال لدى المصارف والبحث عن مطارح أخرى لاستثمار المدخرات فيها.

وكان مصرف التسليف الشعبي تريث في قبول طلبات قروض الدخل المحدود ريثما تتم معالجة وتلبية الطلبات المقدمة في فروع التسليف، التي كان يقدرها التسليف بآلاف الطلبات.

بينما توقع عدد من المتابعين والخبراء المصرفيين نقص السيولة في بعض المصارف التي توجهت لرفع سقوف قروضها، ولن تكون هذه المصارف قادرة على تلبية الكم الكبير من طلبات الإقراض وخاصة قروض الدخل، في حين خفضوا من جدوى التعديلات التي يجريها بعض المصارف على سقوف قروضها وخاصة قروض الدخل المحدود، لأنها لا تتواكب مع معدلات التضخم والارتفاعات السعرية للبضائع والسلع في السوق، وبالتالي ترجح جدوى الاستفادة من القرض.